

انتخابات مشروطة و«دولة» للمستوطنين

لحم، الياس فريج، لصحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية (١٩٨٨/١٢/٢٣)، وجاء في وقت اطلقت القيادات الاسرائيلية صيغاً متعددة لمقترحات حلول مؤقتة وراهنة للصراع الجاري في المناطق المحتلة. فقد تحدث فريج عن هدنة لمدة عام يُتفق بشأنها بين اسرائيل والفلسطينيين، ويتم باشراف دولي، تُجرى بعدها انتخابات بلدية، ويتم انسحاب الجيش الاسرائيلي من الضفة والقطاع. واشترط فريج اطلاق سراح الفلسطينيين المحتجزين دون محاكمة؛ والغاء قرارات الابعاد؛ واعادة فتح الجامعات المغلقة منذ شهور طويلة؛ وايقاف عمليات هدم البيوت. وشرح فريج ما يقصده بالهدنة بأنها اتفاقية يجري توقيعها من قبل الحكومة الاسرائيلية ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، لتكون «هدنة مشرقة... تمثل نصراً معنوياً كبيراً [للفلسطينيين]» (ماردا دنسكي، «رئيس البلدية فريج يقترح هدنة» جيروزاليم بوست، ١٩٨٨/١٢/٢٣). لكن فريج سرعان ما تراجع عن هذا الطرح بأكمله، بعدما شعر بمعارضة م.ت.ف. القوية له، موضحاً انه اقترح ذلك بحسن نية، وان القرار النهائي، في هذا الشأن، لا يعود اليه هو، وانما «الى ممثلنا الروحي والشرعي م.ت.ف. [التي] من شأنها اتخاذ القرار... فانا احترم، بالكامل، قرار م.ت.ف. القائل بأن الوقت غير ملائم لطرح مثل هذه المقترحات» (المصدر نفسه، الطبعة الدولية، ١٩٨٩/١/١٤).

جاءت تصريحات فريج، التي تضمنت مقترحاته آفة الذكر، في أعقاب تزايد الاحاديث عن لقاءات تمت بين مسؤولين اسرائيليين وشخصيات فلسطينية. من بين هذه اللقاءات، لقاء تم بين الحسيني وغورن. وربطت الاوساط الاسرائيلية بين هذا اللقاء وغيره واحتمالات اجراء انتخابات في الضفة والقطاع.

فقد أكد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق

لا تزال فكرة اجراء انتخابات، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، تثير جدلاً وردود فعل وتفاعلات في الوسطين السياسيين، الاسرائيلي والفلسطيني، على حد سواء. وفيما يستمر الرفض الفلسطيني لهذه الفكرة، تواصل سلطات الاحتلال الاسرائيلي بحثها عن وسيلة يمكن، من خلالها، «تبليغ» سكان الضفة والقطاع هذا المشروع وتسويقه بالسرعة الممكنة، باعتباره مدخل جميع الحلول الاسرائيلية الراهنة، التي تبدأ بالانتخابات وتلتقي عند الحكم الذاتي الاداري، أو الموسع. وجاء اطلاق سراح رئيس جمعية الدراسات العربية، في القدس، فيصل الحسيني، ليزيد الامور اثارة، بسبب التحليلات والتوقعات الكثيرة التي ربطت بين خروج الحسيني من سجنه، في «كفار يونا»، وبين الانتخابات، خصوصاً وان اوساطاً اسرائيلية عدة وصفته برجل م.ت.ف. الأول، في المناطق المحتلة، والشخصية الابرز الذي يمكن ان يكون لموقفه من الانتخابات تأثيراً كبيراً في فشل، او انجاح، اجرائها في الظروف الحالية. ووسط هذا «الضجيج» السياسي تحرك زعماء المستوطنين اليهود، في الضفة الفلسطينية، للضغط على الحكومة الاسرائيلية لاتخاذ خطوات من شأنها وضع حد للانتفاضة الفلسطينية؛ واعرب هؤلاء عن عزمهم على اقامة دولة خاصة بهم في مناطق استيطانهم.

انتخابات وشروط

لم تبدأ قصة الانتخابات، في واقع الامر، مع اطلاق سراح الحسيني بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩، ولا مع ما أشيع، من قبل، عن لقاءات تمت بينه وبين منسّق النشاطات في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، وهي اللقاءات التي لم يعلّق عليها الحسيني، سلباً أو ايجاباً. فموضوع الانتخابات يعود الى سنوات؛ لكن ما أثير من ضجة حوله بدأ، فعلياً، في أعقاب الحديث الذي أدلى به رئيس بلدية بيت